



بنك تنمية المدن والقرى

سياسة المتابعة والتقييم

أولاً: السياق العام للسياسة – أهداف و منظور

تهدف هذه السياسة الى التأكيد بأن بنك تنمية المدن والقرى (CVDB) يوفر بشكل منتظم معلومات موثوقة وقائمة على الأدلة في الوقت المناسب حول مدى صلة وأداء المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة التنموية الأخرى تلتزم سياسة المتابعة والتقييم (M&E) الخاصة بالبنك بالمعايير الدولية وسيتم نشرها مبدئياً عبر قسم تطويرالمشاريع ومن ثم الى البنك بأكمله.

يدرك بنك تنمية المدن والقرى أن فعالية البرامج تعتمد إلى حد كبير على قدرته على مراقبة وقياس وتقييم اعمال البنك ، وإجراء التعديلات اللازمة على تصميم وتنفيذ مبادرات البنك بناءً على النتائج . لذلك ، فهو ملتزم بالدور الاستراتيجي لنظام التقييم ، بما في ذلك التقييم الذاتي والمستقل (في حال توافر التمويل اللازم) ، لقياس فعالية التطوير لتدخلات بنك تنمية المدن والقرى ، وتعزيز التعلم والمساءلة التي تساعد في تخطيط وإدارة مثل هذه المبادرات.

كما أنه ملتزم بتعزيز وظيفة التقييم المستقل من أجل زيادة المساهمة في جودة عمليات بنك تنمية المدن والقرى من خلال تقديم أدلة على أهميتها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها . كما أنه ملتزم بضمان أن أي تمويل يتم تلقيه من صندوق المناخ الأخضر (GCF) سوف يلتزم بأفضل الممارسات الدولية من حيث صلته بالمتابعة والتقييم بما في ذلك دعم بناء المعرفة من خلال النشر الفعال وتشارك المعلومات التقييمية في الوقت المناسب.

ثانياً: المبادئ التوجيهية للسياسة:

بناءً على هذه الالتزامات ، يعتمد بنك تنمية المدن والقرى المبادئ التوجيهية التالية لنظام التقييم الخاص به:

1. **القيمة المضافة:** يضيف التفكير التقييمي قيمة إلى اي مشروع أو برنامج منذ البداية .حيث يجعل هذا التفكير التقييمي المبادرة أكثر فعالية من خلال توضيح النتائج المتوقعة، والاستراتيجيات التي ستساهم في تحقيقها والمعالم او الركائز التي ستظهر تقدم سير العمل.
2. **الفائدة والتوقيت:** يجب أن يكون التقييم ذو فائدة ، وأن يكون له استخدام واضح ، ويستجيب لاحتياجات المستخدم. كما ينبغي أن يساهم في إدارة وتحقيق نتائج التنمية والتطوير.
3. **الحيادية:** لتحقيق المصداقية ، يجب إجراء التقييم بحياد كامل وان يلبي جميع المعايير الأخلاقية الأساسية.

4. **النوعية والجودة:** يجب أن يتصف التقييم بمعايير الجودة المقبولة دوليًا. مما يعني أن الأسئلة الرئيسية ومجالات التحقيق يجب أن تكون واضحة؛ كما يجب أن تكون عملية تصميم التقييم وجمع البيانات وتحليلها مناسبة للإجابة على أسئلة التقييم ، وان يتم تنفيذها بدرجة عالية من الاحترافية ؛ كما يجب تقديم النتائج بطريقة يسهل على الجمهور المستهدف فهمها ؛ مما يعني ان على الفريق ان يمتلك مزيجًا من المهارات والمعرفة اللازمة لتنفيذ تصميم التقييم؛ وبالإضافة الى ذلك يجب أن يتم التقييم بشكل أخلاقي ، مع احترام حقوق المشاركين ، بما في ذلك المستفيدين ، ومع مراعاة الحساسية الثقافية .

5. **الملاءمة:** يجب أن ينتج عن التقييم نتائج عملية ذات صلة. كما ينبغي أن يستند تفسير النتائج إلى حقائق ضمن سياق الدولة والبرنامج. و يجب أن تعزز العملية المشاركة المستمرة والملكية من قبل المستخدمين وأن تكون نتائج التقييم والدروس المستفادة والتوصيات عملية وواقعية للبنك وأصحاب العلاقة.

6. **بناء القدرات:** يجب أن تعمل عملية التقييم على بناء القدرات في مجال التفكير التحليلي التقييمي كما يجب أن يزيد من قدرة المشاركين على التعلم من قصص النجاح واسباب الفشل من اجل توظيفها في ادارة المخاطر.

7. **الشفافية:** يجب أن تتمتع عملية التقييم بشفافية ، بحيث يدرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين حقيقة و استمرارية عملية التقييم بالإضافة الى توضيح نطاق التقييم والأساليب المستخدمة . سيتم نشر النتائج والدروس المستفادة والتوصيات لجميع أصحاب المصالح والجمهور بشكل عام من خلال قنوات مختلفة ، مثل التقارير، والملخصات، والعروض التقديمية، وأدوات الاتصال الأخرى، إلى أقصى حد ممكن.

ثالثاً: الإطار العام للمتابعة والتقييم

3.1 : التعريف

لأغراض هذه السياسة ، يتم تعريف **المتابعة** بأنه التقييم المستمر والمنهجي لتنفيذ وأداء مشروع أو برنامج على مدار دورة تنفيذه . حيث تتضمن عملية التقييم جمع المعلومات ومراجعتها بشكل مستمر لقياس التقدم بالنسبة لخطط وأهداف البرنامج . تتضمن عملية المراقبة و المتابعة عادةً عددًا من تدخلات المراقبة و المتابعة المحددة على فترات معينة (على سبيل المثال زيارات المراقبة الميدانية كل ستة أشهر أو تقارير المراقبة الفصلية).

وبالمثل ، يُعرّف **التقييم** بأنه تقييم دقيق و متعمق للتقدم المحرز في جميع جوانب المشروع أو البرنامج مقابل خطته وأهدافه الأولية في نقطة رئيسية خلال دورة حياة المشروع . ويتم إجراء التقييمات عادةً في منتصف حياة المشروع (تقييم منتصف المدة) وفي نهاية دورة المشروع (تقييم نهائي). ويمكن إجراؤها كعملية داخلية أو خارجية.

3.2 المعايير الدولية

من أجل الالتزام بالمعايير الدولية ، سيعمل بنك تنمية المدن والقرى على استخدام معايير وإجراءات التقييم الموحدة ، لغايات تقييم المشاريع والبرامج من حيث كفاءتها ونتائجها وتأثيراتها بناءً على الأولويات الوطنية. كما سيعمل البنك عند وضع الشروط المرجعية لخطط التقييم وزيارات التقييم على اتباع معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (DAC-OECD)¹

- الملاءمة: مدى ملاءمة النشاط لأولويات وسياسات المجموعة المستهدفة والمتلقي والمانح.
- الفعالية: مقياس مدى تحقيق نشاط المنحة / التنمية لتحقيق أهدافه ؛
- الكفاءة: قياس مخرجات البرنامج بالنسبة للمدخلات (بما في ذلك فعالية التكلفة وتوقيتها وكفاءة العملية)
- الاثر او التأثير: التغييرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن التدخل ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بشكل مقصود أو غير مقصود ؛
- الاستدامة: تحديد ما إذا كان من المحتمل استمرار فوائد النشاط بعد سحب التمويل أو الانتهاء من البرنامج (بما في ذلك الاستدامة المالية والبيئية)

- يتم صياغة أسئلة وعمليات التقييم على وجه التحديد بهدف تقييم التقدم المحرز مقابل كل من هذه المعايير ، وتقارير التقييم تعتبر مطلوبة لطرح جميع هذه المعايير.

3.3 المؤشرات و خط الاساس

يتم وضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز على مستوى المخرجات والنتائج والأهداف. قد تكون هذه المؤشرات كمية ونوعية بطبيعتها ، وغالبًا ما يتم استخدام مزيج من كلا النوعين. من أجل إجراء تقييمات ذات مغزى للتقدم ، ولتسهيل عمليات التقييم الدقيقة يجب أن تكون جميع المؤشرات ذكية (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة بالوقت).

تحديد النقاط المرجعية و خط الاساس في بداية كل مشروع يعتبر إلزامي. حيث يتم تطوير خط الأساس فيما يتعلق بكل مجال من مجالات النشاط بحيث يمكن قياس التقدم بدقة في وقت لاحق. يتم تحديد الأهداف الرئيسية على مستوى المخرجات والنتائج - مع إشارة محددة إلى خط الأساس - والتي سيتم تحقيقها في فترات زمنية محددة ضمن دورة المشروع. قد تختلف الأطر الزمنية لتحقيق الأهداف، بحيث لا تحتوي جميع المؤشرات بالضرورة على هدف سنوي. ومع ذلك ، يجب توخي الحذر عند تحديد الأهداف بشكل عام، من أجل ضمان استيعاب بيانات كافية لإنتاج تقارير سنوية ذات مغزى ، ولإجراء تقييمات مؤقتة ونهائية ذات معنى.

يتم توضيح وسائل التحقق لكل مؤشر وهدف بشكل واضح في مرحلة التصميم ، بحيث يمكن قياس التقدم بدقة خلال عمليات المتابعة والتقييم.

3.4 المشاريع والبرامج الممولة من صندوق المناخ الاخضر GCF

بالنسبة للمشاريع والبرامج الممولة من صندوق المناخ الاخضر، فإن البنك ككيان معتمد سيضمن تطوير إطار النتائج لكل مشروع في مرحلة تطوير مفهوم المشروع. سيتم تشجيع أي شريك منفذ على توظيف الخبرات الخارجية في تحديد الأهداف وخطوط الأساس عند الضرورة. سيتم استشارة المجتمعات المحلية وهيئات التنمية المحلية الأخرى و / أو إشراكها المباشر في تحديد المستفيدين ذوي الأولوية. سيتم الطلب من الشركاء

المنفذون زيارة كل منطقة من مناطق المشروع على أساس ربع سنوي على الأقل وتقديم تقارير متابعة (بشكل معياري - انظر الملحق 2) إلى بنك تنمية المدن والقرى على أساس ربع سنوي. يجب أن يعمل إطار نتائج المشروع كدليل للتحقق من التقدم مقابل كل مجال من مجالات النشاط، و الذي يشمل الشركاء المنفذون المستفيدين في أنشطة ومناقشات متابعة المشروع.

وبغض النظر عن الإبلاغ عن الأنشطة والمخرجات والنتائج (حيثما أمكن) ، فإن تقارير المتابعة المقدمة من قبل الشركاء المنفذين ستشمل أيضاً إشارة إلى قضايا مساءلة وتعلم محددة، وعادة ما يتم إجراء تقييمات متوسطة الأجل ونهائية في سياق أي نشاط ممول من صندوق المناخ الأخضر. كما سيكون للشركاء المنفذين دور رئيسي في الموافقة على الشروط المرجعية للتقييم مع بنك تنمية المدن والقرى ، وتيسير عملية التقييم وضمان المشاركة الكاملة والموضوعية للمستفيدين في هذه العملية.

3.5 زيارات المتابعة الميدانية

يقوم موظفو بنك تنمية المدن والقرى بزيارات متابعة ميدانية لكل شريك او مستفيد كل ستة أشهر . وخلال هذه الزيارات ، يتم استخدام إطار نتائج المشروع كأساس لتقييم المحرز مقابل كل مجال من مجالات النشاط في المشروع . بالإضافة إلى متابعة المخرجات والنتائج، وتتضمن المناقشات مع الشركاء والتقارير من زيارات المراقبة (الملحق 2) إشارة محددة لقضايا المساءلة والتعلم المشار إليها في القسم 3 أعلاه .عادة ما يتم إجراء زيارات متابعة نصف شهرية من قبل فريق المتابعة والتقييم.

3.6 التقييم النهائي

سيعمل بنك تنمية المدن والقرى على تكليف جهة خارجية لإجراء تقييم نهائي مستقل لكل مشروع عند اكتمال المشروع (في حال توفر التمويل اللازم للقيام بتعيين مقيم مستقل) ومن أجل ضمان الموضوعية الكاملة ستكون التقييمات النهائية دائماً ذات طبيعة خارجية ، أي يتم إجراؤها من قبل مستشار أو وكالة خارجية وفقاً لاختصاصات محددة على النحو المتفق عليه بين بنك تنمية المدن والقرى والشريك المنفذ والمستشار ويتم إجراء التقييمات بالإشارة المحددة إلى معايير (OECD-DAC) انظر الملحق 1 للاطلاع على الشروط المرجعية العامة.

كما سيتطرق التقييم كلاً من قضايا المساءلة والتعلم مع مراعاة كل توصية تقييم بشكل رسمي من قبل الشركاء وبنك تنمية المدن والقرى في إطار عملية رسمية مكتوبة تحت مسمى "استجابة الإدارة". يتم تسجيل الأساس المنطقي لاعتماد أو عدم اعتماد كل توصية بموجب رد الإدارة للرجوع إليها في المستقبل من قبل بنك تنمية المدن والقرى ومانحيه . يتم أيضاً تسجيل الدروس الرئيسية المستفادة رسمياً ، ويشار إليها في تصميم دورة المشروع التالية.

3.7 تقييم منتصف المدة MTE

يعقد التقييم المؤقت عادة في منتصف عمر المشروع او البرنامج. و قد يتم إجراء MTE داخلياً بواسطة البنك و / أو الموظفين الشريك أو بواسطة مستشار خارجي.(في حال توفر التمويل اللازم). يتم النظر في التوصيات بطريقة مماثلة لتلك الواردة في التقييم النهائي ، مع استجابة إدارية مكتوبة ، بما في ذلك الأساس المنطقي الواضح لاعتماد التوصيات أو رفضها . يتم أيضاً توثيق الدروس المستفادة رسمياً والنظر في كيفية تغيير / تكييف او تعديل المشروع / البرنامج أثناء تقدمه.

رابعاً: الإفصاح العام عن التقييم

كجزء من جهود بنك تنمية المدن والقرى لتعزيز شفافية ومصداقية وظيفة التقييم الخاصة به لدعم أجندة النتائج، سيتم الكشف عن كل من التقييمات الذاتية والمستقلة للجمهور مع أحكام لتفويض أي معلومات خاصة. بالنسبة لجميع الأنشطة الممولة من صندوق المناخ الاخضر، سيتم الكشف عن جميع التقييمات علناً.

وستنشر التقارير التي يتم الكشف عنها علانية على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية ، وحلقات العمل ، والحلقات الدراسية ، والمؤتمرات وغيرها من أحداث تبادل المعارف ، وكذلك من خلال أنشطة تنمية القدرات، حسب الاقتضاء. سيخصص بنك تنمية المدن و القرى مساحة على موقعه على الإنترنت لتحميل جميع تقييمات GCF.

خامساً: الأدوار والمسؤوليات

سيشمل تنفيذ سياسة المتابعة والتقييم الموظفين الحاليين داخل وحدة ادارة المشروع . كما سنتشمل الإجراءات الحالية لإدارة المشاريع والبرامج متابعة وتقييم المعلومات القائمة على النتائج . تتحمل وحدة المشاريع الدولية المسؤولية الكاملة لإدارة وظيفة التقييم.

سيؤدي مديري المشاريع / مسؤولي القروض - الذين هم أكثر إماما بأداء ونتائج المشاريع الخاصة بهم - دورا رئيسيا في ضمان متابعة وتقييم المشاريع . وبصفتهم الرابط الأساسي مع البلديات والعملاء الآخرين ، فإن دورهم يشمل جمع معلومات المتابعة والتقييم بانتظام من البلديات / العملاء خلال مراجعاتهم الدورية وتقديم المساعدة في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ عن المشروع . وخلال مرحلة التنفيذ ، سيجتمع مديرو المشاريع تقارير مرحلية ربع سنوية من البلديات / العملاء.

يعرض الجدول الاتي الأدوار والمسؤوليات على مختلف المستويات داخل بنك تنمية المدن والقرى في تنفيذ عملية المتابعة والتقييم.

الادوار والمسؤوليات	الجهة
- الموافقة على المشاريع - ابراز دور البنك في تحقيق الاهداف الوطنية	مجلس الادارة
- مراقبة تحقيق نتائج المشروع - رفع التقارير للجهات المعنية في الدولية لحل المشكلات والتشبيك مع المؤسسات الاخرى	الادارة العليا
- وضع مؤشرات الاداء للمشروع - متابعة تحقيق المؤشرات - حل المشكلات ووضع خطط لادارة	مدير المشروع

المخاطر	
- متابعة تقارير المتابعة	
- متابعة فريق عمل المتابعة و التقييم	
- تعيين مقيم مستقل	
- اعداد تقييم دوري للانشطة و البرامج	فريق المتابعة و التقييم
- اعداد تقارير متابعة دورية	الفريق التنفيذي الميداني
- اعداد تقارير عن المشكلات و المعوقات	

سادساً: تحديث و مراجعة سياسة التقييم والمتابعة

يعمل بهذه السياسة من {DATE} ، وسيتم تحديثها على أساس مستمر كما هو مطلوب لدمج التطورات أو التغييرات الجديدة في السياسات أو الاستراتيجيات أو العمليات الأخرى داخل بنك تنمية المدن والقرى .ستتم مراجعة السياسة بالكامل بعد أربع سنوات ، في {DATE}.

تم اعداد هذه السياسة بالتعاون ما بين بنك تنمية المدن والقرى و المعهد العالمي للنمو الاخضر و الفريق الاستشاري تحت مظلة مشروع اعتماد البنك كصندوق المناخ الاخضر

تم مراجعة السياسة من قبل:

- المهندسة لمية الزعبي : وزارة التخطيط
- د. وفاء ابو سمرة بنك تنمية المدن و القرى

ترجمة : د. وفاء ابو سمرة



مركز تنمية المدن والقرى



مملكة الأردن الهاشمية

رقم ٣٦٨٩ / ١٥ / ٥ / ٣
التاريخ ٢٠٢٠ / ١٢ / ٢٢
الموافق

رقم القرار: 27 / 2020

بنك تنمية المدن والقرى

تاريخ: 2020/12/22

قرارات مجلس الإدارة

إعتماد سياسات

انرج أدناه نص قرار مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه راجياً تنفيذ ما يخص دائرتكم منه والتقييد بضمونه.

قرر المجلس الموافقة على اعتماد السياسات التالية الخاصة بمشروع اعتماد البنك كصندوق المناخ الأخضر في الأردن:

- 1- سياسة الإجراءات البيئية والإحترازية.
- 2- سياسة النوع الإجتماعي.
- 3- سياسة المتابعة والتقييم.
- 4- سياسة الإفصاح.
- 5- سياسة مكافحة غسل الأموال.
- 6- سياسة منع تضارب المصالح.
- 7- سياسة الإبلاغ وحماية المبلغين.

المدير العام
اسلامه محمد العزام

تسليم: الشؤون المالية والإدارية نسخة و- لتعلق نسخة قسم الامتثال

مملكة الأردن الهاشمية

تلف: (5688693) فاكس: (5668153) ص.ب. (1572) الرمز البريدي 11118 عمان- الأردن الموقع الإلكتروني: www.cvdb.gov.jo